الادارة علم وفن

التدريب العالي في الادارة يسهم في التطوير المهني

تطوير اي مرتبط بتحسين وتحديث ادارته

علم الادارة هو هيكل٥ منظم يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد والاصول التي تحكم التعامل مع الظواهر المختلفة وهي - اي الادارة - ان تعرف ماذا تريد بالضبط ، ثم تتأكد ان الافراد يؤدونه بأحسن واسهل طريقة ممكنه او هي ايجاد المحافظة على ظروف يمكن للناس فيها تحقيق اهداف معينة وبكفاءة عالية وهي ايضاً فن الحصول على الحد الاقصى من النتائج بأقل جهد ووقت ممكن وبالشكل الذي يحقق اقصى ممكن من الاشباع لكل من صاحب العمل والعاملين مع تقديم افضل خدمة ممكنة للمجتمع من خلال الاستغلال الامثل للموارد المتاحة .

صنعاء / استطلاع /
فريد محسن علي

في الاستطلاع التالي والتقينا عدداً من المختصين في هذا الجانب لتسليط الضوء على علم الادارة وادارة التدريب تحدث السيد كونيلوس ادريانوس دوليدي هولندي الجنسية جاء الى اليمن بهدف الاستثمار وصاحب معهد دار الادارة للتدريب حيث قال :

قررت إنشاء دار الادارة للتدريب ووجدت كل التسهيلات من الهيئة العامة للاستثمار والجهات ذات العلاقة ، واليمن بلد جميلة وفيها من الكفاءات مايغطي جميع المجالات واخترت هذا المجال لتقديم التدريب الجيد في الادارة وتأسس الدار في عام ٢٠٠٣م ، تملكها مؤسسة منح الخدمات الانتقالية TGS وهي مؤسسة تعاونية في هولندا ودار الادارة للتدريب هو معهد للتدريب الاداري والاستشارة يقدم تدريب عالي في الادارة انجليزية الاعمال ، الكمبيوتر لكلا القطاعين العام والخاص بواسطة تقديم التدريب في هذه المجالات ، ونهدف من ذلك المساهمة في التطوير المهني في كلا القطاعين العام والخاص في اليمن ، وفلسفتنا هي تدريب كافة الأشخاص بمهارات تتعلق باداء اعمالهم وتنمية شخصياتهم ، ونحن نؤمن بأن احتياجات تنمية اعمال وشخصية الطلاب تمكنهم من مضاعفة انتاجيتهم وكفاءتهم والتي تعود بدورها بتأثير هائل على ربحية منظماتهم .

وبصفة مبدئية يمكن القول ان الادارة علم وفن ، فهي تعتمد على مبادئ عامة ، كما انها تتطلب ترسيخ هذه المبادئ وفي غياب اساليب علمية مناسبة يمكن لنا ان ندرك مدى المشكلة التي تواجها الكثير من الدول النامية .

عملية انسانية

واشار الاخ / طلا محمد العماري / مدير اداري بأن الادارة هي عملية انسانية اجتماعية تتناسق فيها جهود العاملين في المنظمة كأفراد وجماعات لتحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها المنظمة ، متوخين في ذلك افضل استخدام للامكانيات المادية والبشرية المتاحة للمنظمة ، ولتحقيق الاهداف تتفاعل انماط مختلفة من سلوك الافراد والجماعات في المنظمة في نسيج متشابك ومتكامل موجه نحو الهدف ، حيث يقوم العاملون بادوار معينة لهم في اطار موقع كل منهم في التنظيم والواجبات المحددة لهم في المنظمة ، ومما يزيد من اهمية الادارة في ايامنا هذه ان الاوضاع والاهداف الاقتصادية للدول بدأت اهميتها تفوق كل الاعتبارات بل ان الاهداف الاقتصادية هي المحرك الاساسي للسياسة الخارجية ، وبطبيعة الحال فإن التقدم الاقتصادي هو معيار التقدم الفكري والاهمية الدولية لاي دولة فاذا اراد افراد مجتمع ما ان يتقدموا في جميع النواحي فعليهم ان يحسنوا ادارته والاحلت بهم الكوارث الاقتصادية والاجتماعية وتعرضوا لسيطرة الاخرين ، وتقدم دار الادارة للتدريب دورات تعليمية ممتازة كرخصة قيادة الكمبيوتر الدولية وندوات في مواضيع مهنية متحدثين دوليين بمعنى متحدثين من اوروبا وامريكا والمتحصصون في مجالاتهم يشاركونك اسرار نجاحهم ، وايضاً استشارة لكل من القطاع العام والخاص ودورات التدريب الاداري ذاتية التعليم AMA (عربي ، انجليزي) .

وهذه الدار حائزة على الحقوق الحصرية في اليمن لتقديم مواد دورات التدريب الاداري لبرنامج جمعية الادارة الامريكية ، وعندما يكون الطاقم التدريبي ذو خبره شيء جيد ويستفاد منهم ، وهناك برنامج (بزنس ايدج) وهو مصمم بشكل محدد لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورات (بزنس ايدج) باللغة العربية تعكس الثقافة العربية بالاضافة الى الجوانب النظرية للمواضيع بانها تتضمن دراسات حالة واقعية تطبيقات عملية ، تعاريف لاكثر من ٣٠٠ مصطلح ومفاتيح المصطلحات الفنية - انجليزي ، عربي فاليمن بحاجة ماسة لمثل هذه المعاهد لرفع من مستوى الكادر الاداري .

القيادة فن وقدرة على توجيه العاملين عن طريق تقديم القدوة الحسنة لهم

الانسان والجماعة

ويقول الاخ / محمد عبدالوهاب مجلي / اداري / ان محور علم الادارة هو المجهود الجماعي المنظم الذي يهدف الى انتاج سلعة اوخدمة ، والذي يتم عادة في شركة صناعية او تجارية ، فبلاشك لدراسة هذا المجهود الجماعي لابد من الاهتمام بالنواحي النفسية للفرد وكيفية تعاملة مع الاخرين والعلاقات الجماعية التي لابد من تنظيمها ، والاسس الاقتصادية التي تحكم هذه العلاقات ، ومن هذا نجد ان علم الادارة يرتبط ارتباطاً اساسياً بعلوم اخرى محورها الانسان والجماعة .. ويمكن القول ان العصر الراهن عصر العولة يتطلب انجليزية الاعمال والمنية على منهج (in compamy) المتعدد المستويات في انجليزية الاعمال للمحترفين وهو منهج يهدف الى تطوير المهارات اللغوية بالتركيز على نشاطات ، امثلة نصوص ، وتمارين مأخوذه من عالم الاعمال الحديث الحقيقي بالاضافة الى ذلك يجب اخذ مواد مساعدة للمتلقي تدور حول مواضيع الاعمال واوضاع العالم الواقعية .. وعند لفظ الادارة قد يقصد به علم الادارة في حد ذاته اي المبادئ والاسس العلمية ، وقد يقصد به الفئة التي تمارس نشاط اداري اي فئة المديرية ، وفئة المديرين في بلادنا تنقصهم الدورات اللازمة ومثال على ذلك فإن دار الادارة للتدريب يهتم بهذا الجانب بمهارات الاتصال للمدراء وتعد القدرة على الاتصال ذو اهمية حيوية للمدراء في جميع المستويات على الانشطة الصناعية ،وهذه النظرة القوية لاوجه الاتصالات كافة في الاعمال التجارية تقدم فرص عديدة لممارسة وتطبيق المهارات الجديدة بمعنى كيف تكون مديراً اكثر فاعلية عن طريق تطوير كفاءتك في القراءة والكتابة والمحادثة والاصغاء والتخاطب بشكل صحيح لتفادي الخلافات وايصال افكارك بوضوح وكذلك تدريب وتشجيع وتأهيل موظفيك ومساعدتهم وتحفيزهم .

القدوة الحسنة

ختاماً نقول ان القيادة هي فن توجيه العاملين عن طريق تقديم القدوة الحسنة لهم ومعرفتهم عن قرب وتشجيع الاتصالات معهم ، كذلك تنطوي القيادة على التقييم المستمر للعاملين وهيكل المنظمة والحزم في اتخاذ القرارات عندما يستدعي الامر تغيير الشكل او مسألة العاملين ، وتعددت تعريفات القيادة منها ماهي الا صورة من صور السيطرة منها يتصل العاملين بالمنظمة راضين او غير راضين للتوجيه والرقابة من شخص اخر والقيادة هي عملية اجتذاب المروؤسين والتأثير فيهم لتوجيه تصرفاتهم بصورة معينة وهي ايضاً عملية تأثير تتأثر مدى فاعليتها لطبيعة وشخصية القائد والتابعين له وطبيعة العمل الموكول لهم (ادارة المنظمات) تأليف الدكتور/ سمير محمد يوسف - دكتوراه الفلسفة في ادارة الاعمال) وبالرغم من الاختلاف في هذه التعريفات الا انها تجمع ان القيادة هي عملية يقوم بها شخص بالتأثير على سلوك او معتقدات او قيم شخص آخر والتطوير الاداري يرتبط بتغير الدور والمهام المسندة للادارة بمختلف مستوياتها ، ووفقاً لتوجيهات التنمية الشاملة فإن التطوير الاداري المنشود يجب ان يشمل عدداً من الجوانب : اعادة تنظيم الهياكل الادارية وتطوير وسائل العمل الاداري وتطوير القدرات البشرية العاملة ، ويمكن القول بأن الاهتمام الفعلي لعملية التدريب الاداري تتطلب تعميمة في كافة المرافق والمؤسسات الحكومية نتيجة لتعقد المشروعات والتطور الصناعي والتكنولوجي وازدادت الحاجة الماسة لادارة هذه المشروعات باسلوب علمي منظم وظهور الحاجة الى علم ادارة يأتي نتيجة تطور الحياة الانسانية وظهور الحاجة الى المزيد من التعاون بين الافراد بصورة منظمة لانتاج مايتطلبة الانسان من سلع وخدمات .

التطوير الاداري منوط تغيير الدور والمهام المسندة للادارة

مدير عام الهيئة العامة للبريد بالحديدة

مشاريع قيد التنفيذ بقيمة (٩٢٩) مليوناً و (٩٧٤) ألف ريال

لاشك ان الحكومة ممثلة بوزارة المواصلات تولي قطاع البريد اهتماماً كبيراً حتى يغدو قادراً على مواكبة التطورات العالمية وتقديم افضل الخدمات للمواطنين وهذا مالمسناه من خلال زيارتنا لمقر هيئة البريد بالحديدة ولقائنا بمديره العام الاخ / خالد صالح الداعري الذي اوضح لنا العديد من القضايا من خلال اجاباته على اسئلتنا :

لقاء / سناء يوسف العزي

■ **ماهي ابرز الانجازات التي شهدها مكتبكم؟**

البريد شهد العديد من التطورات والانجازات ويأتي ذلك في ظل ماتوليه القيادة السياسة بزعامة فخامة الاخ رئيس الجمهورية حفظه الله لهذا القطاع الحيوي الهام خلال ستة عشر عاماً من عمر وحدتنا المباركة وكذا جهود ومتابعة الاخ رئيس الهيئة العامة للبريد فقد حظي بريد الحديدة بالتطورات المواكبة في التقدم العالمي في هذا الجانب مثل ادخال العديد من الخدمات البريدية والتي كانت في السابق محصورة في صناديق الاشتراك والتراسل اما اليوم فإن الخدمات قد توسعت بشكل كبير واصبحت الخدمات تشمل خدمة الاشتراك في الصناديق البريدية - المراسلات البريدية الممتازة والعاجل محلي ودولي وخدمة البريد الالكتروني - وخدمة اقتناء الطوابع البريدية للهواة - خدمة الطرود الصادرة - الريال الالكتروني - نقل البضائع - المراسلات بالبريد العادي والمسجل .

الخدمات الجديدة

■ هل هناك خدمات جديدة يقدمها البريد للمواطن ؟

- بلاشك هناك خدمات جديدة ومتقدمة وهي الخدمات المالية وتشمل خدمات التوفير والحسابات الجارية وصرف معاشات المتقاعدين في اجهزة الدولة العسكرية الادارية والضمان الاجتماعي والمؤسسات الحكومية الاخرى من فواتير المياه والكهرباء والهاتف وخدمات الحوالات المالية وبيع الاجهزة والخطوط والشرائح بالدفع المسبق وكروت يمن موبايل وسبافون وسبستل وبطاقة تيلمن الدولية توزيع البريد العادي والمسجل والعاجل الحكومي وخدمات الطرود والبريد العاجل EMS .

حقق ارتفاعاً كبيراً

■ كم بلغ حجم النمو في النشاطات والخدمات المالية والايرادات ؟

- حجم النمو في الخدمات المالية والايرادات في الكهرباء بلغ (٢٩٨٨٥) بمبلغ (١٧٧,٩٥٥,٩٣٥) ريالاً وفي المياه بلغ (١٣٨١٨) بمبلغ (٢٠,٢٣١,٩٣٦) والهاتف المحلي بلغ (٦٩٨٠) بمبلغ (٣١,٢٨٥,٢٢٢) ريالاً هاتف يمن موبايل بلغ (٧١٨٢) بمبلغ (٢٥,٨١٩,٧٨٩) ريالاً وتيلمن (١١٤١) بمبلغ (١٢,٥٦٥,٤٨٣) ريالاً اما بالنسبة لنشاط الحوالات المالية فقد بلغ نسبة الحوالات الصادرة (٢١٢٧٣) بمبلغ (٥٥٢,٦٨٤,٢٢٩) ريالاً والمدفوعة (١٩٦٦٤) بمبلغ (٥٥,٣٢٨,٨٦٢) ريالاً اما نشاط خدمة التوفير البريدي فقد بلغ (٧٧٥٨) بمبلغ (٣٣٣,٥٣٦,٤٩٦) ريالاً سحوبات (١١٦١٢) بمبلغ (٢٠٣,٢١٣,١١٤) ريالاً ونشاط خدمة صرف المعاشات للمتقاعدين قد شكل العدد دفاع عسكري (٨٦٠٦) بمبلغ (١٣,١٦٣,٦٣٠) ريالاً داخلية عسكرية (٢٧٤٩) بمبلغ (٣٧,١٦٧,٠٧٩) ريالاً مدني (١٢٣١٨) بمبلغ (١٥٨,٣٣٩,١٤٦) ريالاً رعاية (٣٥٤٨٠) بمبلغ (١٦٣,٩٨٦,٦٠٠) ريالاً .

الريال الالكتروني من الخدمات الجديدة التي سنقوم بتقديمها

ستة مكاتب جديدة

■ ماهي اهم الانجازات والمشاريع الجديدة التي سيحظى بها البريد في المستقبل ؟

- هناك مشاريع جديدة (قيد التنفيذ) وتشمل بناء مكاتب بريدية جديدة في مدينة التعاون بمديرية الميناء ومكتب بريد مديرية الجراحي بنسبة انجاز ٦٥٪ ومكتب بريد حرض ومكتب بريد المنصورية ومكتب بريد بيت الفقيه بتمويل حكومي مركزي بتكلفة اجمالية (٩٢٩) مليوناً و ٩٧٤ ألف ريال ولدينا (١٧) مكتباً في منطقة الحديدة .

واقع وقضية

نجاح السلطة المحلية

عبدالجبار احمد المجاهد

ان صلاحية السلطة المحلية تكون باعطاء اومنع الوحدات الادارية صلاحيات ادارية لها شؤونها الاقتصادية والتعليمية والثقافية ، كون الادارةالمحلية هيئات محلية منتخبة انتخاباً حراً ومباشراً من قبل المواطنين على مستوى الوحدة الادارية (محافظة او مديرية) فالانتخابات المحلية تمت وكتب لها النجاح في ٢٠ فبراير ٢٠٠١م وبالمشاركة الشعبية والشرعية من ادارة المجتمع المحلي بالمجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

لقد كان تحقيق السلطة المحلية حلماً يراود كل اليمنيين منذ قيام الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ٩٠م وعملت الدولة على تنفيذ نظام الحكم المحلي وانتقال الصلاحيات الكاملة لهذا النظام الجديد الى المحافظات والمديريات التابعة لها حتى تتفرغ السلطة المركزية للقضايا الوطنية الكبيرة والهامة والانتهاء من المركزية التي كانت عائقاً لتنفيذ الاعمال الادارية ولكن المشكلة هي وجود المتطفلين في المجلس المحلية ماسبب تعثرات وارباك في العمل الحافل بالنجاحات وهؤلاء المتطفلون يعملون اعمالاً غير موكلة اليهم يشغلون الناس من قوتهم وابتزازهم على حساب المجلس المحلي فهم لايعملون لحساب المجلس المحلي انما لحسابهم الخاص ولمن يدعمهم ، وان طلب منهم اثبات تحويلهم القيام بهذه الاعمال ومن اعطى لهم سندات رسمية يحتجون بقولهم ليس لكم دخل من ذلك ويهددون ولو بالقوة تأخذ اموال الناس باطلا ولوجود هؤلاء المتطفلين تتأثر هذه النجاحات .. ان ثمار المجالس المحلية نشهد لها بالنجاح لما نراه من منجزات محلية خاصة بعد اعطاء المجالس الصلاحيات الكاملة لتلبية احتياجات المواطنين نأكد على مصداقية هذا العمل وبالعمل الجاد وتنفيذ المخططات التي تخدم المجتمع وجعل من تنفيذ العمل منافسات مثمرة ونشر الوعي الديمقراطي تتحقق هذه النجاحات وفق الله الجميع ومن يحبون وطنهم ويسعون لخدمة هذا الوطن .

خطوة حكومية جديدة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص تقوم على اساس اقتصاد السوق

تقرير / ذويزن مخشف

اتخذ مجلس الوزراء في هذا العام ٢٠٠٦م خططاً تمثل فرصة جديدة تؤدي إلى التقدم الاقتصادي في البلاد اذ ستعطي للقطاع الخاص المحلي خلال الفترة المقبلة فرصاً واسعة للمشاركة في عملية التنمية وذلك من خلال مبادرات طموحة استثنائية مع القطاع الخاص المحلي من شأنها تعزيز علاقة الشراكة بين الجانبين عن طريق تعاون جدي يدفع او ينهض بالأعمال الاستثمارية للقطاع الخاص .

ويرى المراقبون خطوة الحكومة هذه انها ستؤدي الى الانتعاش الكلي نحو التنمية والاقتصاد الحقيقي بميزانيات ذاتية تجعل من اقتصاد البلاد قوياً وليس هشاً او قاصراً على المدى الطويل .

ومؤخراً اطلقت الحكومة قرارا هو لاول مرة يدعوا الى تبني سياسات وخطوات مواتية لتعزيز الشراكة التجارية والاقتصادية بين الحكومة مع القطاع الخاص المحلي .

وكان البنك الدولي قرر خفض المعونات المالية المرصودة الى اليمن لتصل الى ٢٨٠ مليون دولار مقارنة ٤٢٠ مليون دولار حالياً ، وجاء القرار .. « بعد ملاحظة البنك انخفاض المؤشرات الايجابية في عملية التنمية مقابل ارتفاع مؤشر الفساد » .. وفي الوقت الراهن مازال النمو الاقتصادي في اليمن ضعيفاً بين ٣و٥ في المئة فقط في مقابل معدل نمو سكاني مرتفع يصل الى ٣ بالمئة .

قريباً مجلس اعلى مشترك

هذا وقد اعلن مصدر حكومي مطلع على الموضوع ل (١٤ أكتوبر) انه سيتم خلال الفترة القريبة الاعلان عن انشاء مجلس اعلى مشترك بين القطاعين برئاسة رئيس الوزراء ويشمل عضوية الوزارات المعنية ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الاقتصادي والتجاري بالاضافة الى عضوية عدد من ممثلي شركات ومؤسسات القطاع الخاص ، واضاف « سيتولى المجلس دراسة الاستراتيجيات والسياسات التي تقترحها الحكومة الى جانب التقارير والمقترحات التي يقدمها ايضاً القطاع الخاص وكذلك مراجعة الاستراتيجية التصنيعية في ضوء المتغيرات الاقتصادية .. مع تبني سياسات واجراءات متوافقة مع التوجهات العامة ذات تأثير ايجابي على القدرات التنافسية للمنتج المحلي » .

كما سيقوم هذا المجلس المشترك المنتظر بتشكيل لجان مشتركة من القطاعات والمجالات المتصلة بنشاط القطاع الخاص من مهامها الاساسية مراجعة وتقييم نتائج تنفيذ السياسات والخطط والبرامج والقوانين والانظمة ذات العلاقة بالاضافة الى توسيع نشاط الشراكة حتى تغطي عموم محافظات ومناطق البلاد وذلك عند اشراك القطاع الخاص في مناقشة مختلف الجوانب الاقتصادية والمجالات النوعية المتعلقة بانشطة القطاع الخاص .

وقال المسؤول الحكومي الذي طلب عدم الافصاح عن هويته انه من ضمن الاجراءات الاقتصادية (ترشيد الاعباء الاضافية والتعريفية الجمركية ومراجعة السياسة الضريبية لتقليص تعدد الضرائب والجباية وازدواجها بما يشجع الحد من التهرب الضريبي وتضافر جهود مختلف مؤسسات الدولة وامكاناتها لازالة الاختلال وكل المعوقات امام الاستقرار الاقتصادي وتدفق الاستثمارات) .

المحاسبة والعقاب

وتابع ان الحكومة بصدد اتخاذ جملة من الاجراءات الاخرى الحازمة ضد سياسات ضارة تقف عائقا امام استثمارات القطاع الخاص المحلي او الاجنبي ، وقال ستفرض عقوبات صارمة على تجاوز حدود المسؤولية والقانون والتي تدفع المستثمرين والرساميل الى الهروب مع التعهد بأن تحرص الجهات الحكومية على احترام القانون والالتزام بتطبيق القرارات) .

لكنه اضاف ان على القطاع الخاص ان يقوم بدوره المطلوب في تحقيق الشراكة من خلال ادراكه لمتطلبات دوره والمسؤوليات الملقاة على عاتقه وابرزها (تطوير نشاط تنظيماته بما يتيح تقديم الخدمات لوحدات القطاع الخاص وتقديم الرؤى والافكار والمقترحات حول السياسات والقوانين وكذلك المساهمة بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر واعداد برامج لتنمية القدرات في تنظيمات ومؤسسات القطاع الخاص والتركيز على البحوث والدراسات الاقتصادية واكتساب المعارف والمهارات الادارية والفنية) .

ويقول مسؤولون حكوميون ان القطاع الخاص ملزم ايضاً ببناء علاقات متينة بين فئات وتنظيمات قطاعه مع الجهات الحكومية المعنية مباشرة بأمور القطاع الخاص والمساهمة الفعالة في اعداد وتنفيذ الخطط وبرامج التنمية الوطنية واجراء المسوح الميدانية من خلل جهات استشارية لجمع البيانات واستطلاع الرأي حول القضايا الاقتصادية والتنموية مع الاخذ بدراسة القوانين والاوضاع الاقتصادية وتقديم المقترحات بما يخدم تطوير الانشطة الاستثمارية وتحقيق التنمية وكذا دعم الاصلاحات الاقتصادية بما يحقق توازن ومصالح القطاع الخاص مع المصالح العامة في المجتمع اليمني .

تأسيس سياسة الاصلاحات الاقتصادية

وتشير الارقام الرسمية ان مساهمة القطاع الخاص في الاجمالي العام للاستثمار في اليمن انخفضت بصفة عامة من نحو ٤٢ فيالمئة في المتوسط خلال الفترة مابين ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ الى ٣٩,٧ بالمئة بالمتوسط في الاربعة الاعوام الماضية مقارنة مع ماهو مستهدف بنحو ٥٨ في المئة على الاقل في سنوات الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥م) .

وعزت الاحصائيات الرسمية هذا التراجع النسبي في استثمارات القطاع الخاص مقارنة بالمستوى الذي حققته في السنوات السابقة الى تنفيذ الحكومة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الذي بدأته اليمن في مارس آذار عام ١٩٩٥م بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وذلك بسبب ان بيئة الاعمال ومناخ الاستثمار لم تتطور بعد بالقدر الكافي والملائم .

ويرى خبراء اقتصاديون ومحللون ان خطوة الحكومة الجديدة في اتجاه تعزيز العلاقة بينها والقطاع الخاص مرتبط بتوجهات اساسية تقوم على اساسه اقتصاد السوق وهذا الشأن هو مايتيح للقطاع الخاص واصحاب المبادرات بتوسعة النشاط والملكية في جوانب الملكية الخاصة وتوسع القطاع الخاص خلال العشر السنوات الاخيرة بعد تبني سياسة الاصلاحات الاقتصادية الى مستوى تجاوز اضعاف كثيرة في مجالات عديدة وقد وفر هذا التوجه فرص عمل اكثر تقدر بعشرات الالاف .

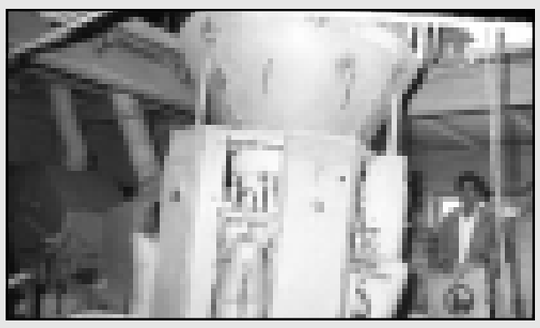

توجه للانفتاح

ويقول المحلل الاقتصادي عبدالسلام الاثوري (الامين العام لمجلس رجال الاعمال اليمنيين) هذه السياسة الانفتاحية تقوم اساساً على مبدأ الشراكة الثلاثية بين الدولة وحكومتها والمجتمع بفئاته والقطاع الخاص كطرف رئيسي في عملية التنمية بالبلاد .

وقال بأن رئيس الوزراء حريص على تحقيق تلك القاعدة من خلال ايجاد مجلس اقتصادي اجتماعي يضم في عضويته الدولة بحكومتها ومن خلال الجهات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي وعضوية القطاع الخاص ممثلاً بمنظماته الفاعلة والقطاعات القريبة والاقتصاديين ومؤسسات التعليم الجامعي والفني والقطاعات الاجتماعية الاخرى .

واكد ان على هذا المجلس ان يحقق الشراكة الموضووعية في تبني البرامج والسياسات ومناقشة القضايا الخاصة بهما بما يتطلبه تطور النشاط الاقتصادي والتنموي وفي اطار توازن مصالح جميع الاطراف .

رؤية مشتركة

وقال الاثوري ان « اتفاقاً تم مع الحكومة مؤخراً باشراف فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تمخض على تشكيل اطر للشراكة ومنها اطار المجلس الاقتصادي الاجتماعي حيث كلف رئيس اتحاد عام الغرف التجارية محمد عبده سعيد والشيخ محفوظ شماخ رئيس غرفة الامانة الامين العام للمجلس اليمني لرجال الاعمال والمستثمرين ممثلين عن القطاع الخاص لتقديم رؤيتهم في الموضوع في حين كلف رئيس الوزراء ممثلاً عن بقية الفئات بتقديم رؤيتها للوصول الى رؤية مشتركة يتم اقرارها وتأسيسها بقرار جمهوري او ربما عن طريق سن قانون لها » .

واضاف .. ان القطاع الخاص استكمل تحديد الرؤية حول هذا الاتجاه ومن المتوقع ان يقدمها الرئيس الوزراء خلال الايام المقبلة بينما سيقدم للمجلس حال تأسيسه رؤية متكاملة هي عبارة عن اجندة اعمال اقتصادية تعبر عن جوانب التقييم للسياسات الحكومية والقوانين وتقديم المقترحات عما يجب ايجاده لاكمال بنية المنظومة الاقتصادية قانونياً واجراءات وسياسات ومؤسسات .

نمو معدل الاستثمارات الحكومية

وبالرغم من التقارير الحكومية التي اشارت الى انخفاض معدل استثمارات القطاع الخاص الا ان هناك تقارير اخرى رسمية ايضاً ذكرت مؤخراً واطلعت عليها (١٤ أكتوبر) ان هناك نسبة زيادة كبيرة في الاستثمارات الحكومية واستثمارات القطاعين العام والمختلط واستثمارات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي سجلت معدلات نمو سنوية عالية بلغت على التوالي ٢٣ و ٣١,٥ و٦٩,٨ في المئة من العام ٢٠٠٥م متجاوزة بذلك وبدرجة كبيرة ما كان متوقعاً لها من برنامجها الاستثماري في الخطة الخمسية الثانية .

وخلص هذا النجاح الذي ارجعه التقرير الى استهداف الدولة للاسراع في رفع مستوى البنية التحتية للاقتصاد والاقتراب من تحقيق اهداف الخطة واستراتيجية التخفيف من الفقر من خلال توسيع ورفع نسبة التغطية العامة من الخدمات الاساسية وخدمات الضمان الاجتماعي بما يساهم في تحسين البيئة الاستثمارية غير ان الاستثمار الاجمالي لم يحقق معدل نمو سنوياً الا بمتوسط مقداره ١٧,٨ في المئة في عام ٢٠٠٥م .

اعادة هيكلة القطاع الحكومي

وكانت نسبة الاستثمارات للقطاع الخاص سواء المحلي او الاجنبي ارتفعت في المقابل في الفترة بين اعوام ٢٠٠١- ٢٠٠٥م محققة نمواً سنوياً بمعدل متوسط ٩,٢ بالمئة لكن هذه النسبة اعتبرت اقل من معدل التضخم السنوي للفترة نفسها مايعني ان حجم الاستثمار الخاص الحقيقي تراجع بمعدل سنوي في المتوسط بحوالي ١,٩ في المئة وان القطاع الخاص لم يقم بالدور المناط به في اطار الخطة الخمسية نتيجة لما واجهه الاقتصاد اليمني من تحديات خلال سنوات تنفيذ الخطة .

وتؤكد مصادر بالحكومة ان هذا الاجراء بعيد عن موضوع خصخصة المؤسسات العامة المملوكة للدولة التي تعاني من الاكتظاظ التوظيفي مقابل امتيازات مالية ضعيفة حيث ان هذه الخطوة التي تعمل الدولة عليها جاهدة حالياً نحو المشاركة انما هي محاولة لاعادة هيكلة القطاع الحكومي والخاص معاً وتأهيلهما من اجل ادارة لاقتصاد طبيعي ذات امكانيات عالية لاتجعل من القطاعين هشاً او قاصراً على مدى السنوات الطويلة المقبل.

ويحتاج اليمن الى رفع معدل نموه الاقتصادي الى نسبة ٨ في المئة على الاقل حتى يستقر الوضع الاقتصادي وينخفض مستوى الفقر في البلاد الذي بلغ نحو ٤٣ بالمئة من اجمالي السكان الذين قدر تعدادهم بحوالي ٢٠ مليون نسمة .